

مقدمة

المعيار المشترك هو معيار عالمي للتبادل التلقائي للمعلومات عن الحسابات المالية للأفراد. تم تطوير هذا المعيار من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتم تصميمه لغاية مكافحة التهريب الضريبي.

المملكة العربية السعودية (المملكة) ملتزمة بالمعيار المشترك المطور من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك بقيام المؤسسات المالية في المملكة، بما فيها المصارف ومديري الأصول وبعض شركات التأمين والأشخاص المجازين، بالإبلاغ عن بعض المعلومات للهيئة العامة للزكاة والدخل.

بموجب، على جميع المؤسسات المالية في المملكة والفروع للمؤسسات المالية الأجنبية في المملكة، بما في ذلك (المشار إليها فيما يلي بـ "البنك و/أو بنك البلاد") يجب أن تلتزم بالمعيار المشترك وأن تقوم بجمع معلومات إضافية معينة من عملائنا (فيما يلي "عميل"، "العميل") من أجل تحديد البلدان الولائية للأغراض الضريبية للعميل.

هل ستتأثر بالمعيار المشترك؟

يمكن للمعيار المشترك أن يؤثر على عملاء البنوك و المؤسسات المالية بصفة عامة، بغض النظر عن الجنسية أو محل الإقامة. وذلك لأنها ملزمة بموجب الاتفاقية المتعددة الأطراف بتحديد العملاء المقيمين ضريبيا خارج الدولة التي يملكون فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حساباتهم ومنتجاتهم الاستثمارية، وبالإبلاغ عنها إلى السلطة الضريبية المحلية. وبالتالي يتوجب على هذه السلطة (الهيئة العامة للزكاة والدخل) تبادل هذه المعلومات مع السلطات الضريبية في البلدان المشاركة. إذا لم يكن لدى مؤسستنا هذه المعلومات في الملف، قد نتواصل مع العميل للحصول على وثائق إضافية.

كما يجدر الذكر بأنه وحتى الآن، بأن الدول المشاركة في المعيار المشترك والملتزمة بتبادل المعلومات الضريبية تتجاوز الـ 100 بلد مشارك. وللاضطلاع على قائمة كاملة ومحدثة للبلدان المشاركة، يرجى مراجعة رابط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المدرج في قسم "الروابط المفيدة" في نهاية هذا النشرة.

ما هو التأثير بالنسبة لك كعميل؟

التوثيق بموجب المعيار المشترك هو شرط إلزامي كجزء من إنشاء علاقة جديدة مع أي عميل أو تحديث تفاصيل العميل الموجودة مسبقا وتشكل جزءا أساسيا من عملية فتح الحساب وإجراءات اعرف عميلك. إذا فتح العميل حسابا مصرفيا جديدا، أو استثمر في منتجات مالية أو ادخارية أو تأمينية جديدة أو إذا حدث تغيير في ظروف العميل، فسيطلب من العميل تقديم تحديثات ذات صلة وذلك لضمان الالتزام التام بهذه القوانين الجديدة. قد تتم هذه العملية عن طريق الحصول على "شهادة الإقرار الذاتي" كاملة من قبل العميل وأدلة وثائقية إضافية عن وضع العميل (إذا لزم الأمر). هذا الإقرار الذاتي أيضا يسهل إثبات معقولية المعلومات التي قدمها العميل في نموذج شهادة الإقرار الذاتي مقارنة بالمعلومات التي تم الحصول عليها من العميل كجزء من إجراءات اعرف عميلك.

إذا طلب بنك البلاد من العميل معلومات إضافية كجزء من شهادة الإقرار الذاتي، يتوجب على العميل تقديم نموذج الإقرار الذاتي المطلوب(ة) بما في ذلك أي مستندات ثبوتية إضافية مطلوبة خلال 90 يوما من تاريخ تقديم البنك لهذا الطلب.

قد يؤدي عدم تقديم هذه المستندات المطلوبة إلى عدم تنشيط حساب العميل الجديد، أو تصنيف حسابات العميل الموجودة مسبقا على أنها "غير موثقة" - وذلك في حال عدم استجابة العميل واستكمالها لنماذج الإقرار الضريبي في الفترة المنصوص عليها - والتبليغ عنها إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل طبقا للوائح والأنظمة ذات العلاقة.

يرجى الملاحظة أنه إذا كانت لدى العميل علاقات متعددة مع البنك، فقد يتلقى العميل أكثر من طلب واحد للحصول على وثائق أو معلومات إضافية. ومن المهم أن يستجيب العميل لجميع تلك الطلبات، حتى إذا كان العميل قد قدم المعلومات المطلوبة لحساب أو منتج مالي آخر.

ما نوع المعلومات المتوقع أن تقدمها لأغراض المعيار المشترك؟

وفقا لمتطلبات المعيار المشترك، سوف يطلب البنك من العميل تقديم المعلومات كجزء من شهادة الإقرار الذاتي، والتي تشمل ولكن لا تقتصر بالضرورة على ما يلي:

- اسم
- عنوان
- مكان الولادة
- تاريخ الولادة
- بلد (أو بلدان) / ولاية (أو ولايات) للأغراض الإقامة الضريبية
- رقم (أو أرقام) المعزّف الضريبي*، (ان وجد)

* في حال عدم توفر رقم المعزّف الضريبي، سيطلب من العميل تقديم سبب مناسب (الاختيار من بين ثلاثة خيارات، كما هي مدرجة في نموذج الإقرار الذاتي). كما قد يطلب أيضا من العميل تقديم مستندات أو معلومات إضافية للتحقق من المعلومات المذكورة أعلاه. وتنفيذا لما جاءت به نصوص الاتفاقية، فيتوجب على البنك تزويد الهيئة العامة للزكاة والدخل بتفاصيل الحسابات والمنتجات التي

تندرج تحت اسم العميل لدى البنك، أو ذات ارتباط مباشر أو غير مباشر، ومن تلك التفاصيل على سبيل المثال لا الحصر، رصيد الحساب الكلي وإجمالي مبالغ العمولات أو الدفعات المودعة، كما في تاريخ الإبلاغ.

إذا كان العميل مقيم ضريبياً في أكثر من بلد/ ولاية واحدة، فسيطلب من البنك الإبلاغ عن جميع المعلومات للأغراض الضريبية إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل.

المزيد من المعلومات

لمزيد من المعلومات حول المعيار المشترك وكيفية تأثيره على العميل، يرجى و مراجعة الروابط المبينة في الجدول أدناه.

OECD	http://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/common-reporting-standard/ http://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/commitment-and-monitoring-process/	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
CMA	https://www.cma.org.sa	هيئة الوق المالية
GAZT	https://www.gazt.gov.sa/ar/circulars-and-tax-agreements	الهيئة العامة للزكاة والدخل

*نأمل الملاحظة أنه من الغير مسموح بنك البلاد وليس بإمكان البنك تقديم استشارات ضريبية. إذا كان العميل بحاجة إلى استشارة ضريبية، يرجى التواصل مع مستشار ضرائب معتمد.